معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

FI WI
Financially Wise

مقتطفات الصحف

منتدى

"كيف يمكن لنظام ضريبي جديد
إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"

تحدّث ضمن منتدى من تنظيم جمعية Wise Financially ومعهد باسل فليحان

مدير الماليّة العامّة جورج معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

بساط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعّاليّة بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والتوقعات

معرّواي في منتدى نظمته FINANCIALLY WISE ومعهد باسل فليحان: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة
بساط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعّاليّة بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والتوقعات

الثلاثاء 26 أيلول 2023 الساعة 02:19

إقتصاد

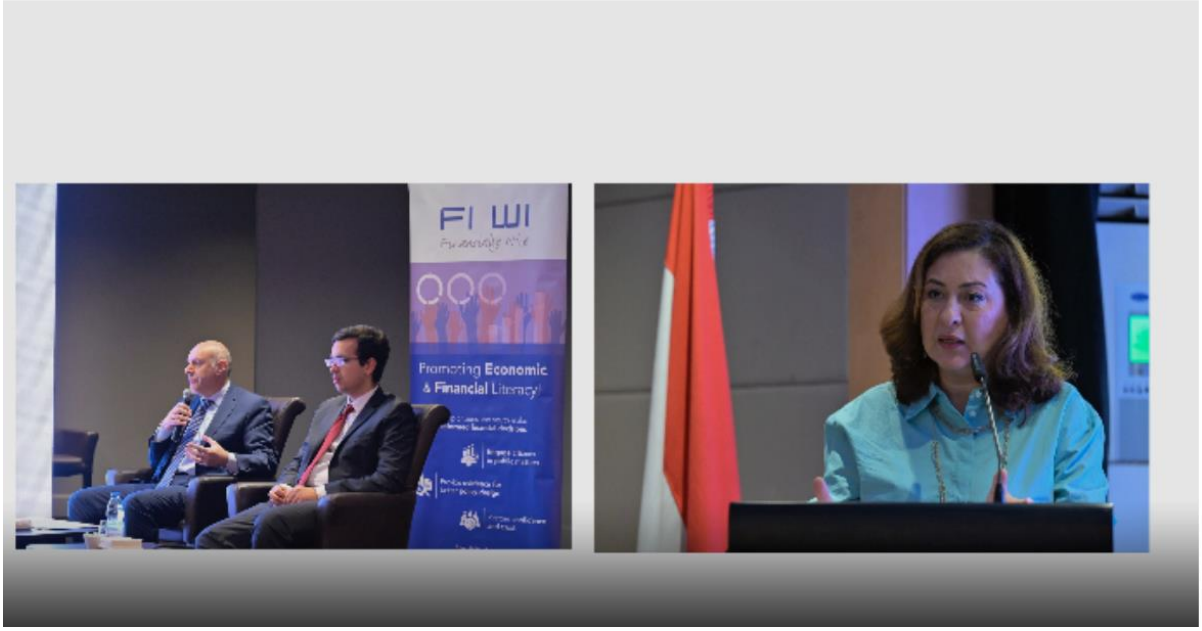

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأُنجِزَ التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّة لنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

بساط

وقالت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط إن الهدف من المنتدى "فتح كوّة حوار تشاركيّة متوازنة ومستنيرة بين الأطراف المعنيّة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهمّ الاصلاحات المرجوّة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية".

ورأت أنّ "النهج التشاركي هو النهج المنتج والمستدام" مذكّرة بأنه "أعطى ثمارا في تجربة المعهد في إصلاح منظومة الشراء العام. وحتى قبلها (...) في مواكبة اصلاحات ماليّة أخرى مثل استحداث الضريبة على القيمة المضافة وتحديث الجمارك وغيرها". وشددت كذلك على أنّ "المسار التقني هو بأهميّة المسار السياسي"، إذ أن المسار السياسي "إذا ما فُتحت أبوابه يجب أن يلتقي مع مسار تقني محضّر مُسبقا تحضيراً جيّداً".

وإذ أشارت إلى أنّ "أيّ برنامج إنقاذ يمكن أن تتفاوض عليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي يشترط على الحكومة زيادة الإيرادات المحليّة، ولا سيما الإيرادات الضريبية وذلك بالتوازي مع زيادة كفاءة الانفاق"، لاحظت أن النظام الضريبي اللبناني "يعاني ومنذ زمن غير قصير من أوجه قصور عدّة، يعرفها ويشكو منها أولاً، من هم مولجون بتطبيقه. وقد أظهرت دراسات تقييميّة أعِدَّت بطلب من وزارة الماليّة نفسها مواطن الضعف والانحراف وعدم العدالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاستدامة المالية، وإعادة توزيع الدخل، والتخفيف من حدة الفقر".

وأوضحت في هذا الإطار أنّ هذا النظام الضريبي "لا يسمح حاليّا بتحصيل وافٍ للإيرادات ، وقد انخفضت نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي من 15.1% في العام 2019 إلى نحو 6.6% في أواخر عام 2021"، بحسب تقارير صندوق النقد، وبأن "كلفة عدم تحصيل الضرائب عام 2019 قدّرت بما يتراوح بين 70 و83 مليون دولار"، وفق تقرير لوزارة المالية. وشرحت أن "كون الإيرادات الضريبية غالباً ما تشكّل الحصة الأكبر من إيرادات الدولة اللبنانية – بين 69% و83% خلال العقد الماضي – فإن ذلك يضاعف من تعرّض الاستدامة المالية لمزيد من التهديدات".

ووصفت بساط الإصلاح الضريبي بأنه بالتالي "قضية ملّحة لا مفر منها لتحقيق الاستدامة المالية وخصوصاً أن تمويل الدولة من السياسة النقدية لم يعد ممكناً". واعتبرت أن "المطلوب استعادة زمام المبادرة فيإنعاش الاقتصاد وتأمين التمويل المستدام للإنفاق الاجتماعي وضمان استمرار الخدمات العامّة، واستعادة الحدّ الأدنى من الثقة بين المواطن ودولته".

واضافت: "لذلك، اخترنا أن نطلق الحوار على قاعدة الحجج والبيّنات الواردة في تقريرنا التشخيصي للواقع والتحديات العظيمة التي تواجه الإصلاح الضريبي، وقد حاولنا تظهيرها في الدراسة التي وضعناها مع شريكنا Financially Wise". واعتبرت أنّ "التحدي الأكبر سيكون في إجادة لعبة التوازن الصعب بين أهداف الاصلاح ومنها الكفاءة من جهة والعدالة الضريبية، وبين تأمين الحاجات التمويلية وتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي تلبي تطلعات المواطنين– مع ما يتطلّبه ذلك من جرأة في معالجة مسائل شائكة لا سيما ملف الاعفاءات والاستثناءات إضافة إلى توسيع قاعدة المكلفين ومكافحة التهرّب من المسؤوليّة الضريبية".

ونبّهت إلى أنّ "تحقيق هذه الأهداف (...) لا يقتصر فقط على رسم خطط ووضع مؤشرات بل هو يتوقّف على القدرة على التنفيذ، وهذه تعني وجود كادر بشري عالي الكفاءة والنزاهة ومدرّب تدريبا متقدما"، معربة عن أسفها لكون الدراسة "تُظهر تراجعاً حاداً في أداء الموظفين نتيجة لتدهور ظروف العمل وخسارة القيمة الحقيقية للدخل والاستنزاف الممنهج للكوادر الماهرة منذ بدايات الأزمة، هاجروا أو استقطبوا بفضل كفاياتهم، بعدما تمّ إعدادهم وتدريبهم على مدى سنين طويلة والاستثمار في قدراتهم لتولي المهمات القياديّة الصعبة". وأملت في "أن يستعيدهم الوطن عندما يدق ناقوس الإصلاح". وتمنّت أن يكون المنتدى "خطوة أولى في طريق صعب وفرصة للعمل معاً لصوغ خريطة طريق وطنيّة واقعية تشاركيّة".

البستاني

أما ممثل جمعية Financially Wise اسكندر البستاني، فلاحظ أن "موضوع الضرائب، بقدر ما هو تقني شائك، هو أيضاً سياسي بامتياز"، مشدداً على أن "الإصلاح الضريبي يستوجب تضافر جهود جميع أطياف المجتمع، ويتطلب نفساً طويلاً ومثابرة".

وأمل في أن يساهم المنتدى "في وضع الخطوات الأولى على طريق استعادة الانتظام المالي وإصلاح النظام الضريبي ليلبي تطلعات المكلفين ويؤمن حداً أدنى من العدالة الاجتماعية والضريبية ويوفّر بيئة محفّزة للنمو الاقتصادي".

واشار إلى أن الدراسة "حاولت أن تغطي عدداً من الابعاد التي ينطوي عليها موضوع الإصلاح الضريبي، وفي مقدّمها أنّه "أساسي لضمان استمرارية المرفق العام"، مشدداً على أن "مؤسسات الدولة لا تستطيع الاستمرار في توفير خدماتها ولو بالحد الأدنى من دون تفعيل آليات التحصيل الضريبي وإجراءاته". وأكّد في هذا الإطار أنّ "الإدارة الضريبية تعجز في غياب القدرات البشرية والتقنية عن تحصيل ما يكفي من الضرائب لتصحيح وضع القطاع العام من جهة وخدمة المواطن والاقتصاد من جهة ثانية"، وعن "تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وخصوصاً أن هذه الإصلاحات تكون في معظم الأحيان شروطاً مسبقة لحصول لبنان على الدعم المالي من الجهات المانحة". أما البعد الثاني للإصلاح الضريبي، بحسب البستاني، فهو أنه "ضرورة لاستعادة نوع من العدالة الاجتماعية"، مذكّراً بأهمية تحقيقها "من خلال تمويل الانفاق الاجتماعي وخصوصاً الحماية الاجتماعية، وهذا ما ليس ممكناً إلا من خلال سياسات ضريبية ترتكز على التصاعدية زالتراكمية والاتزان في المعاملات الضريبية التفضيلية (الإعفاءات والتنزيلات الضريبية)". واعتبر البستاني أن الإصلاح الضريبي في بعده الثالث "محوريّ في استعادة الناس الثقة بالدولة وبمؤسساتها"، مبرزاً أهمية "نظرة المكلّف إلى الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى قدرة الادارة على إدارة عملية الإصلاح. وخصوصا إدارة المكلفين والمخاطر الضريبية والالتزام، والالتزام الطوعي، والتصريح عن الضريبية والدفع، والتبليغ، وإدارة الاعتراضات، والشفافية والمحاسبة، وغيرها".

معرّاوي

وتخلل الجلسة الافتتاحية عرض فيديو تبعه نقاش حول التدابير الضريبية والإصلاحية التي يمكن أن تنظر فيها وزارة المالية من أجل إصلاح يحقق الكفاءة والعدالة الضريبية.

وقال مدير الماليّة العامة لوزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل إن "مديرية المالية العامة مدركة تمامًا الحاجة الملحة لإجراء إصلاح ضريبي شامل في لبنان".

واضاف: "تحمل المناقشات حول تدابير ضريبية جديدة على النطاق العالمي أهمية كبيرة، ويجب أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى. من خلال هذه الافكار، يمكننا رسم مسار للبنان لتحسين إيراداته، وتمويل الخدمات العامة الأساسية، وتعزيز الاستدامة المالية، وتعزيز العدالة، وإعادة تنشيط النمو الاقتصادي".

ولاحظ أن "التحديات ضخمة، ومن المهم ان يكون هناك تعاون بين كافة الفعاليات لرسم مسار إصلاح وتطويرالضرائب، نظرًا لتأثير الأزمة الحالية على إدارة الضرائب".

واشار إلى أن "لبنان شهد تلاقيًا غير مسبوق للأزمات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي، وبشكل ملحوظ، الانفجار المأسوي لمرفأ بيروت في آب 2020. هذه الأزمات أثرت على مواردنا البشرية والتقنية والمالية، بما في ذلك قدرتنا على إدارة الضرائب بفاعلية وفقًا للمبادئ الدولية".

وأوضح أن "لبنان ملتزم باتباع المعايير والإرشادات الدولية لإصلاح الضرائب". واضاف: "نحن ندرك توقعات المجتمع الدولي والقطاع الخاص على السواء في هذا الصدد. كما وندرك أن نظاماً ضريبياً شفافاً وفاعلاً أمر أساسي لاستعادة الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار، وبناء الثقة مع شركائنا الدوليين".

وقال: "نظرًا لهذه التحديات، يجب أن تكون استراتيجيتنا لإصلاح الضرائب واقعية وقابلة للتكيف، وتأخذ في الاعتبار الظروف الفريدة التي يمر بها لبنان".

وعن المبادئ الرئيسية التي تمثّل رؤية وزارة المالية للتقدم في مجال إصلاح الضرائب، أكد التزام مديرية المالية العامة "تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الضرائب". وقال: "نتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والخبراء لضمان أن سياساتنا وممارساتنا الضريبية تتوافق مع المعايير العالمية. ويشمل ذلك معالجة قضايا مثل التهرب الضريبي والفساد".

وأقرّ "بالحاجة الملحة لإعادة بناء القدرات البشرية والتقنية والمالية التي اثرت على أداء الإدارة الضريبية. ونبحث عن المساعدة والتعاون من الشركاء الدوليين لتوفير التدريب والتكنولوجيا والموارد اللازمة لتعزيز قدراتنا في تحصيل الضرائب وتنفيذها بفعالية، وهذا هو سبب وجودنا بينكم برعاية المعهد المالي، الذي يلعب دورًا محورياً في هذا المجال".

ورأى أن "إصلاح الضرائب يجب أن يكون شاملًا ومُراعيًا للمشهد الاقتصادي والاجتماعي المتنوع في لبنان. بدأنا بالمشاركة في حوارات بناءة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، لتطوير سياسات ضريبية عادلة ومناسبة للنمو الاقتصادي".

واعتبر أن "إصلاح الضرائب بمفرده لا يمكن أن يحل تحديات الاقتصاد في لبنان، بل يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية أوسع لإحياء الاستثمار وخلق وظائف واستعادة الاستدامة المالية".

واضاف: "إن التزامنا بالإصلاح ليس مسعىً قصير الأجل؛ فنحن ملتزمون برؤية طويلة الأمد تضمن الاستقرار والازدهار للبنان. ونعطي الأولوية لاستدامة نظامنا الضريبي وسياساتنا المالية".

وقال: "على الرغم من صعوبة مسار إصلاح الضرائب في لبنان، إلا أننا ملتزمون بشكل كامل بالانطلاق في هذه الطريق الوعرة والطويلة. نبحث عن دعم المجتمع الدولي والقطاع الخاص لإعادة بناء وطننا واستعادة الثقة في الإدارة الضريبية. من خلال شراكتنا والتزامنا الكامل، يمكن للبنان أن يخرج من هذه الأزمة بنظام ضريبي أكثر شفافية وامتثالًا على الصعيد الدولي".

واعتبر أن "العملية التحولية يجب أن نبدأ بمراجعة شاملة للقوانين الضريبية الحالية، محددين السياسات التي تمنع التقدم والثغر الموجودة. في الوقت نفسه، يجب أن نجري استشارات عامة شاملة تجمع آراء متنوعة من جميع أصحاب المصلحة، مع ضمان أن الإصلاح سوف يلبي احتياجات ومخاوف جميع المواطنين".

وأوضح أن "العدالة، وهي المبدأ الرئيسي، تتطلب توزيعًا عادلاً لعبء الضرائب في المجتمع. وهذا يتطلب إنشاء نظام ضريبي تدريجي، حيث يساهم أصحاب الدخل الاعلى في دفع الضريبة الاعلى، بينما لا يتحمل أصحاب الدخل المنخفض حملا زائدًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلتزم بإغلاق ثغرات الضرائب وتنفيذ تدابير لمنع التهرب والتجنب الضريبي، لضمان أن كل مواطن يدفع حصته العادلة".

وشرح أن "للكفاءة أهمية قصوى، يجب أن يهدف إصلاح الضرائب إلى تقليل التشوهات الاقتصادية والتعقيدات الإدارية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط قانون الضرائب، وتقليل الاستثناءات والاعتبارات غير الضرورية، وتبسيط عمليات تحصيل الضرائب. النظام الضريبي الكفء سيعزز من النمو الاقتصادي والإنتاجية".

وأفاد بأن "الشمولية، وهي المبدأ الثالث، تتطلب من السياسات الضريبية أن تأخذ في الاعتبار احتياجات المواطنين ذات الدخل المحدود، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ إجراءات استهدافية مثل الاعفاءات الضريبية التي توفر المساعدة للأفراد والعائلات ذات الدخل المنخفض". واعتبر أن "من الضروري الاخذ في الاعتبار أن اي إصلاح ضريبي يجب لا يؤثر سلبا بشكل مباشر على أي طبقة اجتماعية بل يعزز من الشمول الاقتصادي والاجتماعي".

ليما

وتحدّث الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في لبنان فريديريكو ليما، فركّز على مجموعة خطوات أهمها "تصحيح التقييم الضريبي من أجل زيادة مداخيل الدولة" وعلى "التصاعدية"، مشدداً على أهمية "تعزيز الالتزام والضريبي". ورأى أن "من الصعب جداً تنفيذ إصلاح ضريبي في وضع كالوضع اللبناني باتت الثقة فيه معدومة". ورأى أن "على الحكومة أن تثبت للمواطنين من خلال أدائها أن المال العام يُنفق بطريقة حكيمة".

سكوارسيلا

وقالت نائبة رئيس التعاون في بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان أليسيا سكوارسيلا إن "لبنان بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات ضريبية"، ولكنها غير ممكنة "ما لم تتوافر الإرادة". ولاحظت أن النظام الضريبي في لبنان كان قائماًعلىً اساس "الطبقة الوسطى فما فوق، لكنّ المعطيات تغيرت إذ تقلصت الطبقة الوسطى واتسعت االطبقة الفقيرة، وبالتالي ينبغي تعديل النظام". وشددت على ضرورة "إصلاح الإدارة العامة لاكتساب ثقة المواطن"، وعلى أهمية "تعزيز الشفافية". ورأت أن "تحسين الامتثال ومحاربة التهرب الضريبي مهمان لتعزيز الايرادات"، لكنها اشارت إلى صعوبة الأمر "في ظل اقتصاد نقدي".

ضاهر

أما المحامي وخبير الضرائب كريم ضاهر فشدّد على أن "ايّ إصلاحات وخصوصاً في المجال الضريبي، ينبغي أن ترتكز إلى الإرادة السياسية والالتزام الملتزم ". واعتبر أن الشرط الأوّلي لأي إصلاح هو "تحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين اياً كانوا ولأي جهة انتموا الذين أوصلوا الوضع إلى ما هو وتحسين الحوكمة بنتيجته".

ورأى أن "الإصلاح الضريبي الهادف إلى استعادة النمو وتحقيق العدالة يقوم على المديين القصير والمتوسط على أربع ركائز أساسية، أولاها " ترشيد الإنفاق العام في الإدارة العامة وبناء علاقة الثقة بينها وبين المكلّفين".

واعتبر ضاهر أن الركيزة الثانية في الإصلاح الضريبي هي "توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز فاعلية تحصيل الإيرادات"، من خلال "تعميم الرقم الضريبي الموحد لجميع المقيمين ضريبياً على الأرض اللبنانية من مواطنين وأجانب وربطه برقم الهوية أو جواز السفر أو الإقامة (للأجنبي المقيم)"، واعتماد عقوبات كفيلة ردع المكلفين غير الملتزمين والموظفين العموميين الفاسدين و/أو المهملين، و"استخدام برامج الذكاء الاصطناعي لكشف الثغر وملاحقة المتهرّبين وتحليل المعاملات المشبوهة والتصاريح الضريبية" وغيرها من التدابير الايلة الى تحفيز الالتزام وضبط المخالفات .

أما الركيزة الثالثة للإصلاح الضريبي، بحسب ضاهر، فتتمثل في "إعادة النظر في أسس النظام الضريبي ليكون عادلاً وفاعلاً" و"اعتماد نظام ضريبي أكثر فعالية وحداثة من خلال اعتماد الضريبة الموحدة على إجمالي الإيرادات بمعدلات تصاعدية تدمج في القاعدة الضريبية كل الدخل المحلي والأجنبي المتولد أياً كان نوعها بغض النظر عن نظامها الخاص

(المكاسب الرأسمالية والدخل من الممتلكات والأراضي والأجور والرواتب والإيرادات التجارية والمهنية وغيرها) وانما مع مراعاة احكام المعاهدات الضريبية المبرمة لتفادي الازدواج الضريبي. ورأى ضرورة أن يتم ذلك بالتوازي مع إعادة تجميع الأحكام المالية المبعثرة في قوانين متفرقة تضيع المكلف وتوحيدها في قانون الضرائب العام وإصلاح جذري لقانون رسم الإنتقال لكي يتلاءم مع الأهداف والخطط الاقتصادية والإجتماعية والتنموية المرجوة بحيث يُسمح بنقل ملكية جزء من الأصول تدريجياً ودون مقابل إلى الفروع والورثة الشرعيين خلال حياة المورث دون تحميلهم عبء الرسم (الضريبة) او تخفيضه في حال تم استعمال هذه الذمة لتمويل مشاريع استثمارية مما يحفز النمو كما وإمكانية خلق فرص عمل للشباب وحضهم على البقاء في لبنان والاستثمار فيه. كما اقترح اعتماد سياسة ضريبية تحفز الإنتاج وتزيد العبء الضريبي على النشاطات التي لا تساهم في تأمين قيمة مضافة للإقتصاد أو إنتاجية مثال: المضاربات العقارية والمالية، الأراضي غير المستثمرة، العقارات الشاغرة (لدعم سياسة إسكانية وتأجيرية)، مع رفع ملازم لنسبة الضريبة المترتبة على النشاطات المضرّة للبيئة والصحة (كسارات، تبغ، مقالع، إشغال الواجهات البحرية، وإلخ.

وقال ضاهر إن الركيزة الرابعة للإصلاح هي "التحول من الحوافز الضريبية غير المجدية وغير العادلة إلى حوافز ضريبية متطورة ومحقة فاعلة ومفيدة وموجهة بشكل جيد كأداة تنظيمية وتحفيزية". واقترح في هذا الإطار خطوات عدة منها إلغاء إعفاءات غير مجدية وغير عادلة على غرار الإعفاءات الممنوحة لمؤسسات الملاحة الجوية والبحرية كما وللمؤسسات التعليمية الخاصة. بالمقابل، إستحداث إعفاءات موقتة وخاصة لتشجيع المشاريع الواعدة والحيوية التي تساعد على النمو و/أو التوظيف، كالصناعات التحويلية أو التجميعية أو الصناعات التكنولوجية والبرمجة المعلوماتية والمشاريع الصديقة للبيئة، وإقرار حوافز مالية وضريبية تحت الباب الثالث لبعض التوظيفات المالية في القطاعات المنتجة و/أو الواعدة لتحفيز النمو. كذلك دعا إلى دعم مالي وضريبي لقطاعات واعدة، لا سيما عن طريق الحوافز الضريبية للممولين وللمستثمرين، والمساعدة على أن يصبح لبنان منصة إقليمية للمستثمرين والمنتوجات التكنولوجية، ومركزاً حاضناً للشركات الأجنبية التي تبغي اختيار لبنان كمركز رئيسي اقليمي لها.

الجلستان الأولى والثانية

وتناولت الجلسة العامة الأولى ما يحتاجه لبنان للامتثال مع الممارسات الدولية والأدوات الضريبية التي اختُبرت على المستوى العالمي والدروس المستفادة من البلدان الأخرى وكيفية استفادة لبنان من هذه التجارب لزيادة الإيرادات، وشارك فيها رئيس تجمّع رجال ونساء الأعمال اللبنانيين نقولا بو خاطر والمستشارة الإقليمية للضرائب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي راتشيل بيتش وعضو مجلس إدارة الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين نديم ضاهر واسكندر البستاني من Financially Wise.

أما الجلسة العامة الثانية فتناولت دور السياسة المالية في الحد من عدم المساواة وكيفية تحقيق ذلك في الواقع اللبناني، وشارك فيها مدير الواردات والضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية لؤي الحاج شحادة وعضو مجلس إدارة شبكة القطاع الخاص اللبناني المحامية إيمان طبارة ونائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد والمديرة المشاركة في "مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية" ماري نويل أبي ياغي.

https://www.nna-leb.gov.lb/ar/economy/642351/%D9%85%D8%B9%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%AA%D9%87-financially-wise-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84

المركزية

اقتصاد

Sep 26, 2023 2:32 PM

معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

المركزية- أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم في فندق "موفنبيك" في بيروت، منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المال بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المال يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميون وممثلون عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلو البعثات الدبلوماسيّة، إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأُنجِزَ التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبى اللبنانى"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/503278/%D9%85%D8%B9%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D8%B1%D8%A9-%D9%88

NewsTelegraph.net

26.09.2023 · بانوراما

مدير الماليّة العامّة جورج معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجاز

بساط

وقالت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط إن الهدف من المنتدى "فتح كوّة حوار تشاركيّة متوازنة ومستنيرة بين الأطراف المعنيّة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهمّ الاصلاحات المرجوّة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية".

ورأت أنّ "النهج التشاركي هو النهج المنتج والمستدام" مذكّرة بأنه "أعطى ثمارا في تجربة المعهد في إصلاح منظومة الشراء العام. وحتى قبلها (...) في مواكبة اصلاحات ماليّة أخرى مثل استحداث الضريبة على القيمة المضافة وتحديث الجمارك وغيرها". وشددت كذلك على أنّ "المسار التقني هو بأهميّة المسار السياسي"، إذ أن المسار السياسي "إذا ما فُتحت أبوابه يجب أن يلتقي مع مسار تقني محضّر مُسبقا تحضيراً جيّداً".

وإذ أشارت إلى أنّ "أيّ برنامج إنقاذ يمكن أن تتفاوض عليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي يشترط على الحكومة زيادة الإيرادات المحليّة، ولا سيما الإيرادات الضريبية وذلك بالتوازي مع زيادة كفاءة الانفاق"، لاحظت أن النظام الضريبي اللبناني "يعاني ومنذ زمن غير قصير من أوجه قصور عدّة، يعرفها ويشكو منها أولاً، من هم مولجون بتطبيقه. وقد أظهرت دراسات تقييميّة أعِدَّت بطلب من وزارة الماليّة نفسها مواطن الضعف والانحراف وعدم العدالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاستدامة المالية، وإعادة توزيع الدخل، والتخفيف من حدة الفقر".

https://www.newstelegraph.net/2023/09/26/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A9-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A9/

منكم ولكم

الرئيسية / اقتصاد / معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

منذ يومين 13 10 دقائق

تلقى أبرز الاخبار على Whatsapp
إضغط هنا

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم في فندق "موفنبيك" في بيروت، منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المال بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المال يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميون وممثلون عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلو البعثات الدبلوماسية، إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأنجز التقرير بدعم مالي من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، وبشكل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عملية لنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعلية".

بساط

وقالت رئيسة المعهد لمياء المبيض بساط إن الهدف من المنتدى "فتح كوة حوار تشاركية متوازنة ومستنيرة بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهمّ الإصلاحات المرجوة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية".

https://minkomwlakom.com/9080/

ليبانون فايلز - أخبار محليّة

معرّاوي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة

الثلاثاء 26 أيلول 2023 - 18:45

اخبار ليبانون فايلز متوفرة الآن مجاناً عبر خدمة واتساب...
اضغط هنا

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّاوي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

https://www.lebanonfiles.com/articles/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%91%d8%a9/%d9%85%d8%b9%d8%b1%d9%91%d8%a7%d9%88%d9%8a-%d9%85%d9%84%d8%aa%d8%b2%d9%85%d9%88%d9%86-%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b6/

المنتشر

تحدث ضمن منتدى لمن تنظيم جامعة FINANCIALLY WISE ومعهد باسل فليحان

مدير المالية العامة جورج معراوي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

بسماط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعالية بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والترقعات

أقامت جمعية "Financially wise" عبر المكوسية المتخصصة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الثلاثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المالية بالوكالة جورج معراوي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي ألقى الوزير "مسار إصلاح النظام الضريبي واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وقف المنتدى الذي حضره النائبة نجاة عون مسلمين وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والزراعة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المحازين وممثلي الهيئات الدبلوماسية إلى عروض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدته جمعية "Financially wise" عبر المكوسية المتخصصة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وأتى التقرير بدعم مالي من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عملية لنظام ضريبي حديث يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعلية".

بسماط

وقالت رئيسة المعهد لمياء المقدسي بسماط إن الهدف من المنتدى "فتح كوة حوار بناءة ومستنيرة بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهم الإصلاحات المرجوة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية".

https://almontasher.com/%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%91%d8%ab-%d8%b6%d9%85%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d9%85%d9%86-%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9-financially-wise-%d9%88%d9%85%d8%b9%d9%87/

الجمهورية

تعديل النظام الضرائبي وفق معايير الشفافية والعدالة

أجمعت مواقف خبراء واختصاصيي ضرائب، على ضرورة تحديث وإعادة هيكلة النظام الضرائبي في لبنان، وفق معايير حاكمية معتمدة، مع التشديد على معالجة الثغرات القائمة، وفي طليعتها التهرب والتهريب، والاتجاه نحو رأسمال أكثر مواءمة للوضع المستجد، على أن تبقى الشفافية والنزاهة والعدالة هي المعايير الأساسية في أي تعديل ضرائبي في المستقبل.

نظّمت مبادرة Financially Wises غير الحكومية المتخصصة، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، منتدى بعنوان «كيف يمكن النظام الضريبي تحديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان»، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المالية بالوكالة جورج معراوي ممثلاً وزير المالية يوسف الخليل، وكلّي ذلك التزام الوزارة إصلاح النظام الضريبي، واصفاً إياه بأنه «طريق ورود وطويلة».

هدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صايا والأكاديميون وممثلون عن غرف التجارة والصناعة وتجمعات القطاع الخاص وشابة اليعاسيب المحازين، وممثلو الهيئات الديبلوماسية إلى مرض ومناقشة نتائج تقرير «نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإنطلاق» الذي أعدته منصة Financially wises غير الحكومية المتخصصة، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وأبرز التقرير بدعم مالي من مؤسسة المجتمع المنفتح، يتمثل بدراسة تشخيصية للنظام الضريبي الحالي، ويهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة، وبتضمين توصيات عملية لنظام ضريبي جديد، يستجيب لليوم ويحقق العدالة والفعالية.

بمناخ

ثمّنت رئيسة المعهد لمياء المنجّم بمناخ إن الحضور في المنتدى «فتح كوة جوار تشاركية متوازنة ومستديرة بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أهم الاصلاحات الموجود، وهو إصلاح النظام الضريبي المتعلّق من استمرارات العدالة والفعالية».

برأت أن «النجم الاشتراكي هو النجم المنتج والاستدامة» مذكّرةً بأنه «أعطى نتائج في تجربة المعهد في إصلاح منظومة الشراء العام ومتى طُبّقها (...) في مواقف اصلاحات بكلية أخرى، مثل استدامات الضريبة على القيمة المضافة وتحديث المعابّات وغيرها، وشدّدت الناظر على أن «الإصلاح التقني هو بالعمق السياسي»، وأن «الإصلاح السياسي لابد ما قامت أبوابه بحب أن يلتقي مع مسار تقني معمّق ومعمّقاً تحضيراً جيداً».

وقد أشارت إلى أن «أي مشروع لنظام يمكن أن نتفاوض عليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي يشترط على الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية، ولا سيما الإيرادات الضريبية، وذلك بالتوازي مع زيادة قدرة الإنفاق»، لافتةً إلى أن النظام الضريبي اللبناني «يعاني وبمند زمن غير قصير من أوجه قصور عدة، يعرفها ويشكو منها أولاً، من هم موظفين بتطبيقه، وقد أظهرت دراسات تقييمية أعدت بطلب من وزارة المالية نفسها، مواطن الهدر، والتعرّف، وعدم العدالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاستدامة المالية، وأهمية توزيع الدخل، والتصنيف، من عدة النظور».

وأوضحت في هذا الإطار، أن هذا النظام الضريبي «لا يسمح حالياً بتحصيل وفر الإيرادات، وقد انخفضت نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي من 15.1% في العام 2019 إلى نحو 6.6% في أواخر عام 2021»، بحسب تقارير صندوق النقد، وبأن «فقط عدم تحصيل الضرائب عام 2019 قدّرت بما يتراوح بين 70 و81 مليون دولار، وفق تقرير لوزارة المالية، يشرحت أن تكون الإيرادات الضريبية عادياً ما تشكّل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة الفعلية - بين 69% و82% خلال العقد الماضي - فإن ذلك يضاعف من تعرض الاستدامة المالية لمزيد من التهديدات».

وبخصوص بسط الإصلاح الضريبي بأنه «الشق الفنية بلحة لا بدّ منها لتحقيق الاستدامة المالية، وخصوصاً أن تعويل الدولة من السياسة النقدية لم يعد ميكانك، واعتبرت أن «المطلوب استعادة زمام المبادرة في المجال الاقتصادي وتأمين التمويل المستدام للإنفاق الاجتماعي وضمان استمرار الخدمات العامة، واستعادة الحد الأدنى من الثقة بين المواطن ودولته».

وانتهت إلى أن «تحقيق هذه الأهداف (...) لا يقتصر فقط على رسم خطط وضع مؤشرات، بل هو يتوقف على القدرة على التنفيذ، وهذه تعني وجود كادر بشري مالي الكفاءة والنزاهة وبمدّ، تدريباً متخصّصاً، وجزية عن أسطها لكون الرأسمال «أظهر تراجعاً حاداً في أداء الموظفين نتيجة التدهور الحرف العمل وشبارة القيمة الحقيقية للدخل والاستنزاف المبنجع للكوادر الماهرة منذ بدايات الأزمة، هادبوا أو استقطبوا بفعل كفاياتهم، بعدما تمّ إعدادهم وتدريبهم على مدى سنين طويلة والاستثمار في قدراتهم تتولّى المهمات القيادية الصعبة، وليت في ما يستعيدهم الوطن عندما يحق تأقوس الإصلاح».

> سكوارسيا: تغيير النظام الضريبي بعد تقلّص الطبقة الوسطى واتساع الطبقة الفقيرة

البستاني

أما ممثل جمعية Financially Wises أسامة البستاني، فلاحظ أن موضوع الضرائب يقدر ما هو تقني شائك، هو أيضاً سياسي بامتياز، مشدداً على أن «الإصلاح الضريبي يستوجب تحالف جهود جميع أطياف المجتمع وبتطلّب نفساً طويلاً وبمثابرة، وأيضاً على أن يساهم المنتدى في وضع الخطوات الأولى على طريق استعادة الائتمان المالي وإصلاح النظام الضريبي اللبناني، تطلعات المطالعين ويبقّن جداً أساسي من العدالة الاجتماعية والضريبية ويوفر بيئة محفزة للنمو الاقتصادي».

نقاش

تداقل الجلسة الافتتاحية عرض فيديو شعد نقاش حول التدابير الضريبية والاصلاحية التي يمكن أن تتخذ فيها وزارة المالية من أجل إصلاح يحقق العدالة والعدالة الضريبية.

وقال مدير المالية العامة لوزارة المالية بالوكالة جورج معراوي إن «ضريبة المالية العامة مدركة تماماً العامة الملحّة لاجراء إصلاح ضريبي شامل في لبنان»، لافتاً إلى أن «هناك مقترح تعاصير في الإرشادات الدولية لإصلاح الضرائب»، وأضاف: «نحن ندرك تطلعات المجتمع الدولي والقطاع الخاص على السواء في هذا الصدد، كما ندرك أن نظامنا الضريبي حالياً يفتقد بشدة إلى العدالة الأفقية، وتعزيز الاستقرار، وبناء الثقة مع شركائنا المواطنين».

وقال: «هناك بعض التحديات، يجب أن تكون استراتيجيتنا لإصلاح الضرائب واقعية وقابلة للتكيف، وتأخذ في الاعتبار الظروف الفريدة التي يمر فيها لبنان».

وأقرّ «بالحاجة الملحّة لإعادة بناء القدرات البشرية والتقنية والمالية التي تأثرت على أداء الإدارة الضريبية، وأراد أن إصلاح الضرائب يجب أن يكون شاملاً ومراعياً للبعد الاقتصادي والاجتماعي المتنوع في لبنان».

وأوضح أن «العدالة وهي الهدف الرئيسي، تتطلب تدريجاً حادة لعبء الضرائب في المجتمع وهذا يتطلب إنشاء نظام ضريبي تدريجي، حيث يساهم أصحاب الدخل الأعلى في دعم الفئة الأخرى، بينما لا يتحمل أصحاب الدخل المنخفض عبئاً زائداً، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتذرع بالتفاق تجارب الضرائب، وتنفيذ تدابير لمنع التهرب والتجنب الضريبي، لضمان أن كل مواطن يدفع حصته العادلة».

أبيها

وتحدثت الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في لبنان فريدريكا لبيا، فركّز على مجموعة خطوات أهمها «تصحيح التقييم الضريبي من أجل زيادة إيرادات الدولة، وهي «الأساسية»، مشدداً على أهمية «تعزيز الالتزام الضريبي»، وأراد أن من الصعب جداً تنفيذ إصلاح ضريبي في وضع كالوضع اللبناني، لأنه الثقة فيه معدومة، وأراد أن «على المكلفة أن تثبت للمواطنين من خلال أنشطتها أن المال العام يُنفق بطريقة مفيدة».

سكوارسيا

وقالت نائبة رئيس التجاوز في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان أليسيا سكوارسيا، إن «لبنان بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات ضريبية، وأكدت أن المطلوب في لبنان كان قائماً على أساس «الطبقة الوسطى، فما فوق، لكن المعطيات تغيرت، إذ تقلصت الطبقة الوسطى واتسعت الطبقة الفقيرة، وبالتالي ينبغي تعديل التكليف»، وشددت على ضرورة «إصلاح الإدارة العامة لاكتساب ثقة المواطن»، وهي أهمية «تعزيز الشفافية»، ورأت أن «تحسين الامتثال يبدأية التهرب الضريبي يعني تعزيز الإيرادات، لافتة إلى أن «معدية الأمر على ظل اقتصاد نقدية».

شاهر

أما المحامي وعضو الفريق الاستشاري شاهر فتشت على أن «أي إصلاحات وخصوصاً في المجال الضريبي، ينبغي أن ترتكز إلى الإرادة السياسية والالتزام المشترك، وأعتبر أن الشرط الأولي لأي إصلاح هو «تحديد المسؤوليات ومساءلة المسؤولين، أياً كانوا وأي جهة تتسبّد الذين أوصلوا البلد إلى ما هو وتحسين الحوكمة بشتى».

وأرى أن «الإصلاح الضريبي الهادف إلى استعادة النمو وتحقيق العدالة يقوم على التحسين المتغير والمتوسط على 4 رئائز أساسية، أولها «تدشيد الانتظام العام في الإدارة العامة وبناء علاقة الثقة بينها وبين المكلفين».

واعتبر شاهر أن الركيزة الثانية في الإصلاح الضريبي هي «توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز عدالة تحصيل الإيرادات، من خلال «تصميم الرقم الضريبي الموحد لجميع المكلفين، ضريبياً على الأرض اقتصادية، من مواطنين وأجانب وربطه برقم الهوية أو جواز السفر أو الإقامة للأجانب المقيمين».

أما الركيزة الثالثة لإصلاح الضريبي بحسب شاهر، فتتمثل في «إعادة النظر في أسس النظام الضريبي ليكون عادلاً وفعّالاً، واعتبار نظام ضريبي أكثر فعالية وعدالة، من خلال امتلاك الضريبة الموحدة على إجمالي الإيرادات بمعدلات تصاعدية تدمج في القاعدة الضريبية كل الدخل الفعلي والأدنى المتوفر، أياً كان توجهة بعض النظر عن نظامها الخاص، وذلك مع مراعاة أحكام المعاهدات الضريبية العربية لتفادي الازدواج الضريبي».

وقال شاهر إن الركيزة الرابعة لإصلاح هي «التمويل من الموارد الضريبية غير المباشرة وغير العادلة إلى موارد ضريبية متطورة ومحطة فاعلة ومفيدة ومبوضعة بشكل جيد، لافتاً لتنظيمية وتنظيمية»، واقترح في هذا الإطار «خطوات عدة، منها إلغاء إعفاءات غير مجدية وغير عادلة، على غرار الإعفاءات الممنوحة لبرنيسات الطبقة الميوية والمدينة، كما والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمقابل، إستحداث إعفاءات موقتة وخاصة لتشجيع المشاريع الواعدة والحيوية، التي تساهم في النمو وفي التوظيف، كالاستعانات التحويلية أو التجميعية أو الصناعات التكنولوجية والرقمية المعلوماتية والمشاريع الصغيرة للشباب وإقرار موارد مالية وضريبية تحت الباب الثالث لبعض التوظيفات المالية في القطاعات المنتمية وأي الواحدة كتعديل النمو».

محطة

إرتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك 0.9% في آب

أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء في بيان أن مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان شهر آب 2023، سجل إرتفاعاً وقدره 0.9% بالنسبة لشهر تموز 2023، مع العلم أن التغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في آب 2023 بلغ 329.8% بالنسبة لشهر آب من العام 2022.

كما سجل التغير الشهري لمؤشر الأسعار لشهر آب على صعيد المحافظات ما يلي:

إرتفاعاً في محافظة بيروت وقدره 1.7%.
إرتفاعاً في محافظة جبل لبنان وقدره 1.4%.
إرتفاعاً في محافظة الشمال وقدره 0.8%.
إرتفاعاً في محافظة البقاع وقدره 0.7%.
إرتفاعاً في محافظة الجنوب وقدره 0.3%.
إرتفاعاً في محافظة النبطية وقدره 2.1%.

الديار

إقتصاد محلي

معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

27 أيلول 2023 الساعة 00:00

اشترك مجانا بقناة الديار على يوتيوب

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي امس في فندق "موفنبيك" في بيروت، منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المال بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المال يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميون وممثلون عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلو البعثات الدبلوماسيّة، إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الابتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وأُنجِزَ التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّة لنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

وقالت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط إن الهدف من المنتدى "فتح كوّة حوار تشاركيّة متوازنة ومستنيرة بين الأطراف المعنيّة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهمّ الاصلاحات المرجوّة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية".

https://addiyar.com/article/2121227-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A9

الأنواء

27 أيلول 2023 12:00ص

منتدى عن «النظام الضريبي الجديد واستعادة النمو»

معراوي: ملتزمون طريق الإصلاح الوعرة والطويلة

مشاركون في المنتدى (محمود يوسف)

حجم الخط

أقامت جمعية «Financially wise» غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في فندق «موفنبيك» في بيروت، منتدى بعنوان «كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان»، بمشاركة مدير المالية العامة في وزارة المال بالوكالة جورج معراوي ممثلاً وزير المال يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة «مسار إصلاح النظام الضريبي» واصفاً إياه بأنه «طريق وعرة وطويلة».

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميون وممثلون عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلو البعثات الدبلوماسيّة، إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير «نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار» أعدّته جمعية «Financially wise» غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأُنجِز التقرير بدعم مالي من «مؤسسة المجتمع المنفتح»، ويشكّل «مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني»،

https://aliwaa.com.lb/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/

الأخبار
al-akhbar

وزارة المالية تتفكك: جباية الضرائب في خطر

مجتمع | تقرير | فؤاد بزي | الأربعاء 27 أيلول 2023

(هيثم الموسوي)

باستثناء الإضاءة على الفراغ البشري الذي أصاب الإدارة الضريبية، لم يخرج منتدى «استعادة النمو وتحقيق العدالة عبر إصلاح النظام الضريبي»، الذي نظّمته جمعية «Financially wise» بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، عن المقاربة الكلاسيكية لانتقاد النظام الضريبي اللبناني. فهو، كما بات معروفاً، يتّسم باللاعدالة ويوسّع الفجوة بين شرائح المجتمع ويزيد من تركيز الثروة بيد الأقلية... إنما الأزمة خلقت بُعداً جديداً، إذ تبيّن أنه مع انهيار المداخيل في القطاع العام وارتفاع الأكلاف التشغيلية، بدأ القطاع العام يتفكّك ويصبح معطّلاً في غالبية أيام العمل الأسبوعية، ومن صلب هذا القطاع هناك الإدارة الضريبية التي تُعدّ القناة الأساسية لتدفق الأموال من المكلفين إلى الخزينة. إذاً، النظام الضريبي الذي كانت سياساته تخدم مصالح فئات محدّدة، أصبحت قنوات عمله معطّلة أيضاً بسبب تفكّك القطاع العام.

https://www.al-akhbar.com/Lebanon/370330/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%83-%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7

Business Echoes

26-09-2023 | 13:20 م

معرّواي: وزارة المال ملتزمة طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

إقتصاد

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأنجز التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّة لنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

https://www.businessechoes.com/news/economics/33251/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%88%D8%A7%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A

شارك الآن:

كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة؟

-02:09

الثلاثاء 26 أيلول 2023 - 19:24

كيف يمكن لنظام ضريبي جديد استعادة النمو وتحقيق العدالة؟

يشكل النظام الضريبي أحد المحاور الرئيسية لمعالجة الأزمة المالية والإقتصادية وأدى عدم إصلاحه إلى تراجع الإيرادات الضريبية لأكثر من النصف في ثلاث سنوات حسبما أكدت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لميا المبيض عبر صوت لبنان مشيرةً إلى أن النظام الضريبي اليوم لا يسمح بتحصيل وافي للإيرادات وهذه النسبة انخفضت من 15.1% من الناتج في العام 2019 إلى 6.6% مضيفةً إلى أن لا وجود للتحصيل وهو يقدر بين ال70 و 80 مليون دولار فقط خلال ألسنة الواحدة وهذا يعني أن الدولة لم تعد قادرة على

https://www.vdl.me/special-reports/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85/

Leb Economy

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأنجز التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّة لنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

بساط

وقالت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط إن الهدف من المنتدى "فتح كوّة حوار تشاركيّة متوازنة ومستنيرة بين الأطراف المعنيّة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بجميع أطيافه حول أحد أهمّ الاصلاحات المرجوّة وهو إصلاح النظام الضريبي انطلاقاً من اعتبارات العدالة والفاعلية". ورأت أنّ "النهج التشاركي هو النهج المنتج والمستدام" مذكّرة بأنه "أعطى ثمارا في تجربة المعهد

https://www.lebeconomy.com/284085/

الدورة الاقتصادية
مجلة إقتصادية عربية

تحدّث ضمن منتدى من تنظيم جمعية Financially Wise ومعهد باسل فليحان

مدير الماليّة العامّة جورج معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة

بساط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعّاليّة بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والتوقعات

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأنجز التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"،

https://www.ad-dawra.com/2023/09/26/49189/

تحدّث ضمن منتدى من تنظيم جمعية FINANCIALLY WISE ومعهد باسل فليحان مدير الماليّة العامّة جورج معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة ... بساط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعّاليّة بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والتوقعات

mediasolutionslb يومين مضت إقتصاد اضف تعليق 114 زيارة

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية"Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأُنجِزَ التقرير بدعم ماليّ من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناءً على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّةلنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

مقالات مشابهة

تجربة التسوق في ABC تزداد روعة من خلال إطلاق 'Shop-in-Shop' ومجموعة خريف/شتاء 2023

يومين مضت

http://sayidatwaa3mal.com/?p=55571

تكنولوجيا واقتصاد

تحدّث ضمن منتدى من تنظيم جمعية Financially Wise ومعهد باسل فليحان مدير الماليّة العامّة جورج معرّواي: ملتزمون طريق إصلاح النظام الضريبي الوعرة والطويلة بساط: نطلق الحوار في شأن إصلاح ضريبي على قواعد العدالة والفعّاليّة بناءً على تقريرنا التشخيصي للواقع والتوقعات

admin سبتمبر 26, 2023 Comments 0

أقامت جمعية "Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي اليوم الثلثاء في فندق "موفنبيك" في بيروت منتدى بعنوان "كيف يمكن لنظام ضريبي جديد إستعادة النمو وتحقيق العدالة في لبنان"، بمشاركة مدير الماليّة العامّة في وزارة المالية بالوكالة جورج معرّواي ممثلاً وزير المالية الدكتور يوسف الخليل، والذي أكّد التزام الوزارة "مسار إصلاح النظام الضريبي" واصفاً إياه بأنه "طريق وعرة وطويلة".

وهدف المنتدى الذي حضرته النائبة نجاة عون صليبا وأكاديميين وممثلين عن غرف التجارة والصناعة والتجارة وتجمعات القطاع الخاص ونقابة المحاسبين المجازين وممثلي البعثات الدبلوماسيّة إلى عرض ومناقشة نتائج تقرير "نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في لبنان: بين الإصلاح وإعادة الإبتكار" أعدّته جمعية"Financially wise" غير الحكومية المتخصّصة ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأُنجز التقرير بدعم مالي من "مؤسسة المجتمع المنفتح"، ويشكّل "مراجعة تشخيصية للنظام الضريبي اللبناني"، و"يهدف إلى تقييم الفجوات والتحديات فيه بناء على معايير العدالة والكفاءة"، ويتضمن "توصيات عمليّةلنظام ضريبي جديد يستعيد النمو ويحقق العدالة والفاعليّة".

https://lebanonlightsnews.com/archives/10935